العمانية لخدمات التمويل (ش.م.ع.ع)

سياسة توزيـع الأرباح

سجل المراجعات

رقم النسخة	تاريخ التنفيذ	ملخص التعديلات
1.0	10-03-2026	تمت الموافقة عليها عن طريق التمرير

فهرس المحتويات

المقدمة		04
1.1	الهدف	04
1.2	الإطار التنظيمي	04
1.3	المسؤوليات	05
1.4	تعديل السياسة	05
2	سياسة / فلسفة توزيع الأرباح	05
2.1	أنواع توزيعات الأرباح	06
2.2	دورية توزيع الأرباح	06
3	معايير تحديد توزيعات الأرباح	06
4	الأسس والمبررات لتوزيعات الأرباح	07
5	القيود القانونية والتنظيمية	07
6	اعتماد توزيعات الأرباح	08
7	الإعلان عن توزيعات الأرباح	08
8	الإفصاح والشفافية	08
9	إخلاء المسؤولية	09
10	بيانات الاتصال	09

1. المقدمة

1.1 الهدف

اعتمدت الشركة العُمانية لخدمات التمويل (ش.م.ع.ع) ("الشركة") هذا الإطار لسياسة توزيع الأرباح ("السياسة") بهدف تحديد آلية تحديد الأرباح والتوصية بها وإقرارها والإفصاح عنها للمساهمين.

وقد تمت الموافقة على هذه السياسة من قبل مجلس الإدارة بالتمرير بتاريخ: 10 مارس 2026.

وباعتبار الشركة شركة تمويل غير مصرفية (NBFC) خاضعة للتنظيم في سلطنة عُمان، تهدف هذه السياسة إلى ما يلي:

- تعزيز الشفافية والاتساق وقابلية التنبؤ في قرارات توزيع الأرباح.
- تحقيق التوازن بين عوائد المساهمين ومتطلبات كفاية رأس المال والسيولة والاستدامة طويلة الأجل.
- ضمان الالتزام بالمتطلبات الرقابية والإفصاحية المعمول بها.
- المحافظة على المتانة المالية للشركة ومكانتها الائتمانية.

1.2الإطار التنظيمي

تم إعداد هذه السياسة وفقاً لما يلي:

- تعميم بورصة مسقط رقم (2025/3) – إرشادات سياسات توزيع الأرباح للشركات المدرجة.
- قانون الشركات التجارية العُماني (المرسوم السلطاني رقم 2019/18 وتعديلاته).
- لوائح ومتطلبات الحوكمة الصادرة عن هيئة الخدمات المالية.
- اللوائح الصادرة عن البنك المركزي العماني المطبقة على شركات التمويل والتأجير (وتعديلاتها).
- النظام الأساسي للشركة.
- أي التزامات تنظيمية أو تعاقدية أخرى سارية.

وفي حال وجود تعارض بين هذه السياسة والمتطلبات التنظيمية، تسود الأحكام التنظيمية.

1.3

المسؤولية

يتحمل مجلس الإدارة مسؤولية اعتماد هذه السياسة والتوصية بتوزيع الأرباح.
وتتولى الإدارة التنفيذية مسؤولية تنفيذ هذه السياسة وضمان الالتزام بالمتطلبات التنظيمية.

1.4 تعديل السياسة

تحتفظ الشركة بالحق الكامل في تعديل أو تحديث هذه السياسة عند الضرورة، بما يتماشى مع التطورات التنظيمية أو التغيرات في الظروف المالية أو الاستراتيجية للشركة. ويجب اعتماد أي تعديلات جوهرية من قبل مجلس الإدارة، والإفصاح عنها عبر منصة بورصة مسقط والموقع الإلكتروني للشركة.

---

2. توجه / فلسفة توزيع الأرباح

تُقر الشركة بأن توزيعات الأرباح تمثل عنصراً مهماً في عائد المساهمين. إلا أنه وباعتبارها شركة تمويل غير مصرفية خاضعة للتنظيم، يجب أن تضمن قرارات التوزيع ما يلي:

- الحفاظ على نسب كفاية رأس المال التنظيمية.
- تكوين مخصصات كافية للقروض المتعثرة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 (IFRS 9) والمتطلبات التنظيمية.
- الحفاظ على مستوى مناسب من السيولة واستقرار التمويل.
- تحقيق نمو مستدام طويل الأجل وإدارة فعالة للمخاطر.

ولا يُعد التوصية أو الإعلان أو دفع الأرباح التزاماً ملزماً على الشركة، إذ يظل خاضعاً دائماً للأداء المالي للشركة، ومركز السيولة، وتوافر الأرباح القابلة للتوزيع، وكفاية التدفقات النقدية، والمتطلبات التنظيمية، والالتزام بالتعهدات الواردة في اتفاقيات التمويل القائمة، وخطط الإنفاق الرأسمالي والاستثمار المتوقعة، والأوضاع الاقتصادية والسوقية السائدة.

ويقوم مجلس الإدارة بتقييم هذه العوامل عند تحديد أي توصية بتوزيع الأرباح، ويُحدد مقدار وتوقيت وشكل التوزيع وفقاً لتقديره، وذلك مع مراعاة موافقة المساهمين في الجمعية العامة وفقاً للقوانين واللوائح المعمول بها.

2.1 أنواع الأرباح

يجوز إعلان الأنواع التالية من الأرباح المتعلقة بأسهم الشركة المدرجة في بورصة مسقط، وذلك بعد الحصول على الموافقات التنظيمية اللازمة:

- توزيعات نقدية
- أسهم منحة
- سندات أرباح إلزامية التحويل
- سندات أرباح قابلة للاسترداد غير قابلة للتحويل
- سندات أرباح دائمة

2.2دورية التوزيع

تعتزم الشركة توزيع الأرباح سنوياً بعد إقفال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر، وذلك رهناً بما يلي:

- توصية مجلس الإدارة.
- موافقة البنك المركزي العُماني.
- موافقة المساهمين في الجمعية العامة السنوية.
- الالتزام بمتطلبات كفاية رأس المال التنظيمية.

ويجوز لمجلس الإدارة النظر في توزيع أرباح مرحلية، رهناً بما يلي:

- تحقيق أرباح كافية وتوافر أرباح مبقاة.
- الالتزام بمتطلبات كفاية رأس المال والمخصصات.
- الحصول على الموافقات التنظيمية اللازمة.

---

3. معايير تحديد الأرباح

عند تقييم توصيات توزيع الأرباح، يراعي مجلس الإدارة ما يلي:

- **الربحية** :صافي الربح السنوي والأرباح المبقاة المتاحة للتوزيع.
- **رأس المال التنظيمي والمتطلبات الاحترازية** :الالتزام بنسبة كفاية رأس المال المقررة من البنك المركزي والاحتياطيات التنظيمية.

- **جودة الأصول والمخصصات** :نسبة القروض المتعثرة، نسبة تغطية المخصصات، وكفاية مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة وفق IFRS 9.
- **السيولة والتمويل** :نسب تغطية السيولة، هيكل استحقاقات التمويل، التزامات خدمة الدين، والالتزام بالتعهدات.
- **خطط النمو والاستراتيجية** :خطط التوسع، الاستثمارات الرقمية والتقنية، المبادرات والمنتجات الجديدة، واحتياجات التمويل.
- **الأوضاع السوقية والاقتصادية** :البيئة الاقتصادية الكلية في سلطنة عُمان، اتجاهات أسعار الفائدة، نظرة القطاع لشركات التمويل، واتجاهات الطلب والمخاطر الائتمانية.
- **المؤشرات المالية الرئيسية** :نسبة توزيع الأرباح، ربحية السهم، نسبة كفاية رأس المال، ونسبة الدين إلى حقوق الملكية.

---

4. مبررات توزيع الأرباح

لا تلتزم الشركة بنسبة ثابتة لتوزيع الأرباح.

ومع ذلك، كإطار إرشادي عام:

- يتم توزيع الأرباح من الأرباح القابلة للتوزيع أو الأرباح المبقاة أو الاحتياطيات وفقاً للقوانين المعمول بها.
- يعكس التوزيع أرباحاً مستدامة وليس تقلبات قصيرة الأجل.
- قد تسعى الشركة إلى تحقيق توزيعات مستقرة أو متدرجة بالزيادة، رهناً بالربحية وكفاية رأس المال التنظيمي.

---

5. القيود القانونية والتنظيمية

لا يجوز للشركة إعلان أرباح إذا كان ذلك:

- يؤدي إلى الإخلال بمتطلبات كفاية رأس المال لدى البنك المركزي.
- يعرّض حدود السيولة التنظيمية للخطر.
- يخالف التعهدات التعاقدية أو اتفاقيات القروض.
- توجد خسائر متراكمة تقيد التوزيع وفقاً لقانون الشركات التجارية.

ويجوز لمجلس الإدارة تخفيض أو تأجيل أو تعليق توزيعات الأرباح عند الحاجة للحفاظ على الاستقرار المالي.

6. اعتماد الأرباح

- يراجع مجلس الإدارة البيانات المالية السنوية المدققة ويقيّم كفاية رأس المال والسيولة ومؤشرات المخاطر والالتزام التنظيمي.
- يوصي المجلس بنسبة توزيع الأرباح.
- يعتمد البنك المركزي العُماني التوزيعات الموصى بها.
- يجوز للمجلس تعديل التوزيعات وفقاً لمتطلبات موافقة البنك المركزي عند الضرورة.
- يعتمد المساهمون التوزيعات في الجمعية العامة السنوية.
- يتم التوزيع وفق الجداول الزمنية لبورصة مسقط والمتطلبات التنظيمية.

7. إعلان الأرباح

تقوم الشركة بنشر جميع الإعلانات المتعلقة بتوزيعات الأرباح عبر منصة الإفصاح الرسمية لبورصة مسقط والموقع الإلكتروني للشركة وفقاً للمتطلبات التنظيمية.

ويجب أن يتضمن إعلان التوزيع قيمة التوزيع للسهم الواحد وإجمالي مبلغ التوزيعات.

8. الإفصاح والشفافية

تماشياً مع تعميم بورصة مسقط (2025/3) ومتطلبات هيئة الخدمات المالية، تلتزم الشركة بما يلي:

- نشر هذه السياسة على موقعها الإلكتروني وبوابة بورصة مسقط.
- الإفصاح عن تفاصيل التوزيعات في التقرير السنوي.
- الإفصاح عن نسبة التوزيع والاعتبارات المالية الرئيسية.
- توضيح مبررات أي انحراف عن هذه السياسة.

9. إخلاء المسؤولية

تُعد هذه السياسة إطاراً إرشادياً لتوزيع الأرباح ولا تمثل التزاماً نهائياً أو ضماناً مطلقاً بشأن توزيعات مستقبلية. تعتمد التوزيعات على النتائج المالية السنوية، والمتطلبات التنظيمية، وظروف السوق، والاستراتيجية المالية للشركة.

ويحتفظ مجلس الإدارة بكامل الصلاحية التقديرية للتوصية أو التعديل أو التأجيل أو الإلغاء بما يحقق مصلحة الشركة ومساهميها.

ويجوز للشركة تعليق أو تعديل توزيعات الأرباح في حالات تشمل – على سبيل المثال لا الحصر:

- استناداً إلى الموافقات والإرشادات التنظيمية.
- تدهور جوهري في جودة الأصول.
- تغييرات تنظيمية جوهرية.
- ركود اقتصادي يؤثر على القطاع المالي.
- متطلبات تعزيز رأس المال.
- عمليات اندماج أو استحواذ أو إعادة هيكلة استراتيجية.

---

10. معلومات الاتصال

الفاضلة/ سامية أحمد سالم الحسني
مسؤول علاقات المستثمرين
الشركة العُمانية لخدمات التمويل (ش.م.ع.ع)

البريد الإلكترونيsamia.alhassani@aofs.co.om :
الهاتف: 24724701

العمانية لخدمات التمويل (ش.م.ع.ع)
ص.ب: ١٠٨٧
الرمز البريدي : ١١٤
س.ت رقم : ١٥٥٢٠٢٣
C.R. No: 1552023
P.O. Box: 1087
P.C: 114
AL OMANIYA FINANCIAL SERVICES (S.A.O.G.)